الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

14 **يونيو** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	30

بالتعاون مع أربع جهات

"الذوق العام".. تطلق ذوقيات وافد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017381

تعكف الجمعية السعودية للذوق العام على إطلاق برنامج "ذوقيات وافد" بالشراكة بين الجمعية السعودية للذوق العام، وفرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وإدارة الجوازات بالمنطقة الشرقية، وفرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، والهيئة الملكية بالجبيل، حيث يستهدف الوافدين، ومختلف شرائح المجتمع السعودي، ويأتي اطلاق الجمعية لهذا البرنامج امتدادًا للأعمال التنفيذية لمبادرة "وطن الذوق" التي دشنها صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية الرئيس الفخري للجمعية.

وأوضح المدير العام للجمعية عبدالعزيز المحبوب، أن أهمية وجود برنامج كذوقيات وافد تأتي كون الوافدون يشكلون نسبة كبيرة من سكان المملكة ، ويعدون أيضًا جزء مهم من الرحلة التنموية للمملكة في مختلف المجالات التي تسعى رؤية 2030 لاستهدافها، حيث يقدمون من عدة دول وثقافات متعددة؛ لذا يسعى برنامج "ذوقيات وافد" لتعريف الوافدين بالذوقيات العامة المرتبطة بالقيم الإسلامية وثقافة المجتمع السعودي، بالإضافة إلى الأطر التشريعية المتعلقة بذلك، ومن جانب آخر العمل على تثقيف المجتمع حول ذوقيات التعامل معهم بما يعكس سمات المواطن السعودي، وقيمه الذوقية العالية، وذلك لتعزيز ارتباط الوافدين المقيمين بالمجتمع السعودي بما يشكل التناغم والانسجام معه.

وكشف عن انتهاء الجمعية من التحضيرات النهائية للبدء بالتنفيذ وإطلاق البرنامج ميدانيًا بالتحالف مع شركاء البرنامج، حيث تم وضع الخطة التنفيذية وفق آلية عمل تضم ثلاثة مراحل، تبدأ بإعداد ونشر استطلاع الرأي القبلي لقياس الممارسات الحالية، والذي تم ترجمته إلى ما يقارب عشر لغات بالتعاون مع جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالجبيل، حيث نشر في عدة مقرات لتواجد الوافدين بصورة كبيرة كالجبيل ورأس الخير، ومكاتب العمل، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، ليليها دراسة وتشخيص نتائج الاستطلاع، لتنظيم حملة إعلامية توعوية بناءً عليها وتستمر طوال فترة تنفيذ البرنامج عبر الصحف وكذلك الإذاعة والتلفزيون؛ حيث لا يخفى علينا الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في سرعة النشر والتثقيف، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا لنشر بطاقات تثقيفية لمختلف شرائح المجتمع، ثم تنطلق بعد ذلك المرحلة الثانية بالتوعية الميدانية من خلال ورش عمل تقام في عدة مواقع محددة، وكذلك توزيع النشرات التثقيفية في مواقع مهمة كالمطارات والمنافذ الحدودية؛ كونها أولى محطات وصول ضيوف المملكة وتعد واجهة مهمة تمثلها، وكذلك داخل المواقع التي تحظى بتواجد مختلف شرائح المجتمع مثل الأسواق والمساجد، بالإضافة إلى مكاتب الدعوة والإرشاد، والتوعية أيضًا منذ النشء في المدارس، وحرصًا على انتشار رسالة البرنامج وفق نطاق واسع سيتم كذلك استثمار شاشات الطرق في نشر الرسائل التوعوية، وصولًا للمرحلة الثالثة التي تعمل على نشر استطلاع الرأي البعدي لقياس أثر عمل البرنامج، ثم دراسة وتشخيص هذه النتائج.

وذكر المحبوب ، أن "ذوقيات وافد" يعد المرحلة الأولى لبرنامج ذوقيات السياحة الذي سيتم إطلاقه بحلول نهاية العام الجاري ، وذلك انطلاقًا من الاهتمام المشترك في نشر ثقافة الذوق العام والحرص على نمو العلاقات الإيجابية بين الوافدين المقيمين والمواطنين.

نائب أمير الشرقية يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017419

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة الشرقية في مكتبه بالإمارة اليوم، معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري، يرافقها عدد من قيادات الهيئة.

وثمن سموه دور الهيئة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، مشيراً إلى أن الأنظمة والتشريعات في المملكة تحفظ حقوق الإنسان وتعطي كل ذي حق حقه مستندة على تعاليم الدين الإسلامي الذي حفظ حقوق الإنسان وكلفها له، منوهاً بما تشهده المملكة من تطورات تستهدف رفع جودة الحياة والعناية بمختلف فئات المجتمع.

من جانبها، نوهت الدكتورة التويجري بدعم واهتمام سمو نائب أمير المنطقة الشرقية لفرع الهيئة في المنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على نظام المعاملات المدنية.. وتحويل (الهيئة السعودية للفضاء) إلى وكالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017517

رأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، أطلع سموه، مجلس الوزراء، على فحوى محادثاته مع كل من فخامة رئيس روسيا الاتحادية، ودولة رئيس وزراء جمهورية الهند، وما جرى خلال الاتصالين من استعراض العلاقات المشتركة وسبل توطيد التعاون في مختلف المجالات.

وتطرق المجلس إثر ذلك، إلى الاجتماعات الإقليمية والدولية التي استضافتها المملكة في الأيام الماضية، انطلاقاً من دورها القيادي والمحوري في تعزيز العمل التشاركي وبما يسهم في ترسيخ الأمن والسلم الدوليين، ويعود على المنطقة والعالم أجمع بالنماء والاستقرار.

واستعرض مجلس الوزراء في هذا السياق، ما توصل إليه الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الذي عقد في الرياض، من آليات وإجراءات تهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود المشتركة في هذا المجال، ومن ذلك انضمام المملكة لرئاسة مجموعة التركيز المعنية بالشأن الأفريقي، والعمل على إنشاء مجموعة تركيز معنية بمكافحة التنظيم بولاية خراسان في أفغانستان.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تناول نتائج الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية الذي عقد بالرياض، وما ركزت عليه في جوانب الشراكات الاستراتيجية بينهما، الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتكامل والازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وجدّد مجلس الوزراء، ما أكدته المملكة خلال الاجتماع الوزاري الثاني بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول جزر الباسيفيك الصغيرة النامية، من حرصها على مواجهة التحديات العالمية المشتركة والأكثر إلحاحاً؛ بما فيها الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد والتغير المناخي والتنمية المستدامة.

وأشاد المجلس، بما شهده مؤتمر الأعمال العربي الصيني العاشر الذي استضافته المملكة، من حضور غير مسبوق تجاوز أكثر من 3500 مشارك يمثلون 26 دولة، وتوقيع اتفاقيات في عدد من المجالات بقيمة إجمالية زادت على (10 مليارات دولار)، بهدف توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين والارتقاء بها نحو مزيد من النمو والتقدم والازدهار.

وأعرب مجلس الوزراء، عن تطلع المملكة إلى مشاركة واسعة من الدول المانحة في مؤتمر إعلان التعهدات لدعم الاستجابة الإنسانية للسودان والمنطقة، الذي يعقد في الأول من شهر ذي الحجة القادم الموافق للتاسع عشر من يونيو 2023م للمساهمة في تخفيف آثار الأزمة، مجدداً التأكيد على استمرار جهود المملكة في تقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع بهدف إنهاء الأزمة عبر الحوار السياسي.

وفي الشأن المحلي، نوّه المجلس بما صدر عن صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام (2023م)، من الإشادة بالنمو الملحوظ في اقتصاد المملكة نتيجة استمرار تطور القطاع غير النفطي بوتيرة عالية، والانتعاش الملموس في الاستثمارات، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق نمو شامل ومستدام.

وأشار مجلس الوزراء في هذا الصدد، إلى ما سجلته المملكة من مراكز سبّاقة وتقدم في عدد من المجالات الاقتصادية في عام (2022م)، أبرزها الأسرع نمواً بين اقتصادات دول مجموعة العشرين، وانخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة، بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بالرقمنة والبيئة التنظيمية وبيئة الأعمال.

وبيّن معاليه، أن مجلس الوزراء قدّر الأمر الملكي من خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ بإنشاء مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني، وما يمثله من تأكيد على ريادة المملكة عالمياً في هذا المجال، ودورها في دعم الجهود الدولية، وتوحيد المساعي المشتركة، وفتح آفاق رحبة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات، واستكشاف فرص التعاون في هذا القطاع.
واطّلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
الموافقة على مذكرة تعاون بين وزارة الطاقة بالمملكة العربية السعودية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة باليابان في مجال الهيدروجين ووقود الأمونيا ومشتقاتها، ومذكرة تعاون بين وزارة الطاقة بالمملكة العربية السعودية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة باليابان في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وتدوير الكربون.
ثانياً:
تفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفيجي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيجي.
ثالثاً:
تفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب السان ماريني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية سان مارينو.
رابعاً:
تفويض صاحب السمو وزير الثقافة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأوزبكي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية أوزبكستان.
خامساً:
تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب السنغالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية في جمهورية السنغال.
سادساً:
تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة والغابات في جمهورية تركيا في المجال الزراعي.
سابعاً:
تفويض معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية للتعاون في مجال الثروة المعدنية.
ثامناً:
تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأرجنتيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية ووكالة ترويج التجارة والاستثمار في جمهورية الأرجنتين للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.
تاسعاً:
تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتوقيع مع الجانب السان ماريني على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سان مارينو حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
عاشراً:
تفويض معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البحريني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني بين هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون القانونية في مملكة البحرين.
حادي عشر:

انضمام المملكة العربية السعودية إلى المجموعة الاستشارية للمانحين لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ثاني عشر:

الموافقة على نظام المعاملات المدنية.

ثالث عشر:

الموافقة على تحويل (الهيئة السعودية للفضاء) إلى وكالة باسم (وكالة الفضاء السعودية)، والموافقة على تنظيمها.

رابع عشر:

تعيين الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد البراك، والمهندس/ سامي بن عبدالعزيز المخضوب، عضوين من القطاع الأهلي في مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

خامس عشر:

اعتماد الحسابات الختامية لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، ولهيئة الهلال الأحمر السعودي لأعوام مالية سابقة.

سادس عشر:

الموافقة على ترقيتين للمرتبة (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

ترقية المهندس/ سامي بن محمد بن إبراهيم الموسى إلى وظيفة (مستشار هندسة معمارية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الداخلية.

ترقية فهد بن محمد بن سعد بن معيلي إلى وظيفة (مدير مكتب) بالمرتبة (الرابعة عشرة) في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة الملكية لمدينة الرياض، والهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وصندوق التنمية الوطني، والمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

وزير العدل: نظام المعاملات المدنية يأتي تتويجاً لأعمال مؤسسية متكاملة يشرف عليها ولي العهد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م

https://www.alriyadh.com/2017545

رفع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بالغ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - على ما تحظى به المنظومة العدلية والقضائية من رعاية دائمة واهتمام كبير، لاسيما ما يتعلق بتطوير أعمالها وجودة تشريعاتها.

وأكد معاليه بمناسبة صدور نظام المعاملات المدنية، أن هذا النظام، أسوة بما سبقه من تشريعات قضائية سبق أن أعلن عنها صاحب السمو الملكي ولي العهد - سلمه الله - وتشمل: نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإثبات، ونظام المعاملات المدنية، ونظام العقوبات؛ يأتي تتويجًا لأعمال مؤسسية متكاملة يشرف عليها بشكل مباشر ويتابعها بصفة حثيثة سموه الكريم، وتستهدف هذه التشريعات: تطوير البيئة القانونية ورفع كفاءتها وجودتها، والإصلاح القضائي، وصون الحقوق، وزيادة نسبة التنبؤ بالأحكام القضائية.

ولي العهد: نظام المعاملات المدنية يُمثِّل نقلة كبرى ضمن منظومة الـتشريعات المتخصصة والإصلاح القضائي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017518

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ عن صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام المعاملات المدنية بعد استكمال الإجراءات النظامية لدراسته في مجلس الشورى وفقاً لما يقضي به نظامه وهو ثالث مشروعات منظومة التشريعات المتخصصة صدوراً التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 26 جمادى الآخرة 1442هـ الموافق 8 فبراير 2021م وبقي منها مشروع نظام العقوبات.

ورفع سمو ولي العهد شكره إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ أيده الله ـ على دعمه الدائم لتطوير المنظومة التشريعية بما ينعكس على مسيرة التنمية الوطنية في جميع المجالات بالتقدم والازدهار.

وأشار سمو ولي العهد إلى أن نظام المعاملات المدنية يمثل نقلة كبرى منتظرة ضمن منظومة التشريعات المتخصصة وقد روعي في إعداده الاستفادة من أحدث الاتجاهات القانونية وأفضل الممارسات القضائية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وأتى منسجماً مع التزامات المملكة الدولية في ضوء الاتفاقيات التي صدقت عليها، بما يحقق مواكبة مستجدات الحياة المعاصرة.

موضحاً سموه أن النظام جاء منطلقاً من أسس تتمثل في حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية؛ مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويزيد من جاذبيتها، ويسهم أيضاً في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في مجال المعاملات المدنية والحد من التباين في الاجتهاد القضائي وصولاً إلى العدالة الناجزة، والإسهام كذلك في الحد من المنازعات.

وبيّن سموه أن المصلحة اقتضت صدور نظام المعاملات المدنية في موعد يختلف عن الذي كان محدداً له سابقاً وهو الربع الرابع من عام 2022م، وذلك لإجراء مزيد من الدراسة والتدقيق والمراجعة لأحكامه وأنه استحدثت لجان لهذا الغرض من خبراء على مستوى عالٍ، نظراً إلى أهمية النظام وحساسيته وارتباطه بأنظمة عديدة ومجالات مختلفة وأنشطة متنوعة مما يقتضي إحكام نصوصه، والتأكد من توافق أحكامه مع أحكام غيره من الأنظمة ذات العلاقة ومواءمتها لتلك المجالات والأنشطة؛ سعياً إلى تجويدها وضمان كفاءة النظام في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

وتجدر الإشارة إلى أن صدور نظام المعاملات المدنية يأتي انعكاساً لمتابعة مستمرة ومباشرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ تستهدف تطوير البيئة التشريعية بما يكفل رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق وتعزيز الشفافية ورفع كفاءة المرفق العدلي، وذلك وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ.

ويشتمل نظام المعاملات المدنية على أحكام تحدد جميع ما يتعلق بالعقود مثل: أركان العقد، وحجيته، وآثاره بين المتعاقدين، والأحكام المتعلقة ببطلانه وفسخه، وأحكام الفعل الضار وقواعد التعويض عنه، وتطرقت نصوصه النظامية كذلك إلى جميع صور الملكية وأحكامها.

نمو حركة التجارة بين المملكة والصين 30 ٪.. بأكثر من 106 مليارات

المملكة تقود دفة العمل العربي المشترك.. تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017536

توصّل الجانبان العربي والصيني في ختام الدورة العاشرة لمؤتمر الأعمال العربي الصيني، والذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، والذي نظمته وزارة الاستثمار السعودية بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، واتحاد الغرف العربية، في المملكة العربية السعودية، من خلال "إعلان الرياض"، تضمن تسعة بنودٍ رئيسة، شملت تعزيز الشراكات الاقتصادية، واستكشاف فرص جديدة للتعاون، ودعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل البحوث والابتكارات العلمية، وتنظيم برامج التأهيل والتدريب لتعزيز رأس المال البشري، وتفعيل التعاون لتحقيق استقرار السوق، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتعظيم مصادر الطاقة المتجددة.

وأكدت التوافقات التي أعلن عنها على تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية وغيرها ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، والارتقاء بها لخدمة المصالح المشتركة والإسهام في تحقيق تطلعات الجانبين في إطار رؤى وإستراتيجيات الدول العربية ومبادرة الحزام والطريق الصينية، واستمرار العمل على معالجة التحديات التنموية المشتركة، والدعوة لإطلاق طريق حريرٍ عصريةً جديدة، واستكشاف المزيد من الفرص الجديدة لتعزيز التعاون والاستثمار بجميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع النوعية ذات الأولوية للجانبين.

استمرار المشاركة الفعالة في التعاون العربي الصيني العربي في المجالات النوعية كالطاقة، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال والاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، وتشجيع الشركات العاملة والمؤسسات المتخصصة من الجانبين على تعزيز التواصل والتعاون بمجالات الصناعات المتقدمة والحيوية، والاتصالات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وشبكة الإنترنت الصناعية والتجارة الإلكترونية والمدن الذكية وغيرها، وتشجيع الشركات والمؤسسات البحثية والتطوير من الجانبين للتواصل بشكل دوري، للمساهمة في التحول والتنوع الاقتصادي، وتعزيز تبادل المعلومات حول مشاريع الاستثمار وأُطرها القانونية والسياسات الاستثمارية المتعلقة بتلك المشاريع، والعمل على ترويجها وتقديم الدعم اللازم لها، والاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال البحث العلمي والابتكار.

التأكيد على أهمية الموارد البشرية في العالم العربي لإطلاق طاقات التعاون بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، وتبادل الخبرات وتنظيم الدورات التدريبية للتدريب التقني وبناء القدرات، وتثمين تجاوب الجهات الصناعية والتجارية العربية والصينية لما دعت إليه الحكومات، ودورها في تعميق التضامن والتعاون والدعم السياسي وتعزيز تبادل المعلومات واستئناف حركة تبادل الأفراد بشكل ملائم ومنتظم، وتسريع وتيرة استئناف العمل والإنتاج، والعمل على استقرار الأسواق المالية وسلاسل الإمداد.

العمل على معالجة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والركود الاقتصادي العالمي، وتداعيات الأزمة الأوكرانية كأولوية للمجتمع الدولي والانتعاش الاقتصادي، والعمل على تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف وفقاً لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية، والتأكيد على أهمية تخفيض انبعاثات الكربون التي التزمت بها كلٌ من الدول العربية والصين حتى عام 2060م، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى إضافة نحو (1000) جيجا واط من الطاقة المتجددة تضاف إلى المنطقة العربية ومنطقة أفريقيا، وهذا يعطي القطاع الخاص في الوطن العربي والصين فرصًا سانحه للتوسع في الاستثمارات في سلسلة القيمة في هذا المجال.

ووفقاً لبيان الإعلان: أعرب المشاركون في المؤتمر عن شكرهم لقيادة المملكة على استضافتها للدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، ودعمها لهذا المؤتمر مما ساهم وبمشاركة الجانبين في إنجاح أعماله وتحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على اقتصاداتها. وقد تضمن المؤتمر 9 جلساتٍ حوارية، و18 ورشة عمل، والعديد من اللقاءات، شارك فيها 150 متحدثا بهدف مناقشة وتعميق التعاون الاقتصادي العربي الصيني.

وقد انطلقت أعمال مؤتمر الأعمال العربي الصيني بكلمةٍ ألقاها بالنيابة عن سمو ولي العهد، سمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، أبرز فيها أهمية التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف بين الدول العربية والصين. وصرح سموه قائلاً "طموحنا المشترك في التعاون من أجل الرخاء يؤكد على رؤيتنا المشتركة لعلاقات الاستثمار الاقتصادي بين الدول العربية والصين، ويدعم حرصنا على بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وإطلاق طريق حرير جديد وعصري، تقودها رؤيتنا للتعاون والتشارك، ووقود انطلاقتها هم شبابنا وابتكاراتنا، لنحقق مصالحنا ومصالح شركائنا في كل أنحاء العالم، ودعم الفرص الاستثمارية، والعوائد المالية، وبحث سبل تطوير بنية تحتية راسخة طويلة الأجل، وتطوير الحلول التي تحقق المصالح المشتركة لكل من الدول العربية والصين من خلال التعاون الاستراتيجي، كما بحث المشاركون سبل بناء سلاسل توريد أكثر مرونة تربط المنطقتين العربية والصينية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وأسواق رأس المال لتسهيل نمو الأعمال داخل الدول العربية والصين. كما تمت مشاركة عرض تقديمي حول المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم الإعلان عنها حديثًا داخل المملكة العربية السعودية، والتي تسعى هيئة المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة من خلالها لتأسيس مساراتٍ جديدةٍ مبتكرةٍ تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتزامن الحدث مع تنامٍ مشهودٍ في حركة التجارة بين العالم العربي والصين، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 430 مليار دولار أمريكي في العام 2022م، منها أكثر من 106 مليارات دولار بين الصين والمملكة، بمعدل نموٍ بلغ 30 ٪ مقارنة بالعام 2021م.

وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 4,500 مشارك ومشاركة من صناع القرار والمستثمرين، والخبراء، والمختصين، والمبدعين، وقادة الأعمال من القطاعين العام والخاص من 26 دولة لرسم طريق المستقبل الاقتصادي بين الدول العربية والصين، وتضمّن جلسات رئيسة، وورش عملٍ متخصصة، وحواراتٍ متعمقة وطرح العديد من الرؤى المستقبلية الطموحة، ولقاءاتٍ خاصةٍ مع عددٍ من القيادات الحكومية، والشخصيات المهمة، كما ألقيت كلماتٌ رئيسةٌ، هدفت في مجملها للتعريف بالمبادرات والفرص التي تساهم مباشرة في تكثيف التعاون المؤسسي بين الصين والجانب العربي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة اليوم وفي المستقبل القريب، خاصةً في قطاعات التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والزراعة، والعقارات، والمعادن، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والرعاية الصحية، وإبرام 30 صفقة بقيمة إجمالية زادت عن 10 مليارات دولار في العديد من المجالات بين القطاعين العام والخاص بالدول العربية والصين، شملت اتفاقية بقيمة 5,6 مليارات دولار (21 مليار ريال) بين وزارة الاستثمار وشركة هيومان هورايزونز الصينية، المختصة بتطوير تقنيات القيادة الذاتية، وتصنيع المركبات الكهربائية تحت العلامة التجاريةHiPhi ، لإنشاء مشروع مشترك لأبحاث تطوير وتصنيع وبيع المركبات، إلى جانب اتفاقياتٍ أخرى وقعتها وزارة الصناعة وشركة هيبوبي للتكنولوجيا المحدودة، مطور برمجيات الأندرويد في هونغ كونغ، وعددٍ من الجهات الأخرى المشاركة في الحدث.

وتأتي هذه الاستضافة من المملكة التي تقود دفة العمل العربي المشترك للفترة القادمة منذ ترأسها للقمة العربية استكمالاً للجهود السعودية الناجحة في احتضان أول قمة عربية صينية، حيث أعطت مخرجاتها دفعة جديدة للتعاون العربي الصيني في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بفضل رغبة الطرفين الصادقة في الارتقاء بالتعاون إلى رحاب أوسع.

ويهدف المؤتمر لتطوير العلاقات الاقتصادية، وتعزيز العمل المشترك المبني على المصالح المشتركة، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وتهيئة البيئة الاستثمارية بما يحقق مستهدفات التنمية المستدامة، وتنفيذ الرؤى التنموية الطموحة للدول العربية، ومبادرة الحزام والطريق الصينية.

وحضر المؤتمر الذي يُعد أكبر تجمع عربي صيني للأعمال والاستثمار ما يزيد على (3500) من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وصناع القرار، وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الجهات الحكومية والمنظمات العربية المتخصصة، والقادة والتنفيذيين، ونخبة واسعة من المستثمرين، وكبار رجال الأعمال، والمختصين، ومؤسسات تنمية التجارة والاستثمار والمؤسسات البحثية والصناعية والتجارية من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، والمهتمين بالعلاقات العربية الصينية من أكثر من (26) دولة مشاركة، لمناقشة الرؤى الاستراتيجية لديهم، وعرض وجهات نظرهم حول الفرص والإمكانات التي تحفل بها مجموعة من القطاعات الواعدة مثل؛ الطاقة المتجددة، والتصنيع المتقدم، والخدمات اللوجستية، والاتصالات، والتقنيات الرقمية المتطورة وغيرها، وذلك لتعزيز الشراكة الاستراتيجية العربية الصينية،

وفرص الموائمة مع مبادرة الحزام والطريق، في مجالات الاستثمار، والاقتصاد، والتجارة، والعمل على الارتقاء بهذه الشراكة نحو مزيدٍ من الازدهار والنمو والتقدم.
وناقش المؤتمر الذي شارك فيه أكثر من 150 متحدثاً من الوزراء وقادة الشركات الكبرى، في الصين والدول العربية مجالات التعاون المشتركة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة، وعُقد 9 جلسات حوارية، ركزت على "الاستثمار والتمويل مع مبادرة الحزام والطريق"، وناقشت الجلسة الثانية "الطاقة النظيفة والمتجددة - السبيل لخفض الانبعاثات"، ونظراً لأهمية القطاع السياحي فقد خُصصت الجلسة الثالثة لهذا القطاع تحت عنوان "السياحة والترفيه من أجل التنوع"، أما الجلسة الرابعة فدار محورها حول "الأمن الغذائي والزراعة - مفتاح لإطلاق العنان للتنمية"، في حين عُقدت الجلسة الخامسة بعنوان "الصناعة، والتعدين والمعادن - قطاعات رئيسة لمستقبل واعد"، وكانت الجلسة السادسة مخصصه للحديث عن "بناء المرونة في اللوجستيات وسلاسل الإمداد والبنية التحتية"، في حين خُصصت الجلسة السابعة لمناقشة "الرعاية الصحية، والأدوية الحيوية"، فيما كانت الجلسة الثامنة بعنوان "الاقتصاد الرقمي والذكاء الصناعي - إطلاق العنان للإنتاجية والنمو"، وناقشت الجلسة التاسعة "القطاع المالي لدعم نمو الأعمال التجارية العربية الصينية"، كما تضمن برنامج المؤتمر عقد (18) ورشة عمل وعدد كبيرٍ من اللقاءات الخاصة والفعاليات الجانبية، الهادفة للتعريف بالمشروعات النوعية والتقنيات الحديثة المبتكرة والجهات التي تلعب دوراً مهماً في تكثيف التعاون الاستثماري والتجاري بين الصين والعرب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة الحالية والمستقبلية.
إلى ذلك أشاد الجانب الصيني والدول العربية بما حققته التجارة الدولية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية من مستويات مميزة في عام 2022م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها حوالي 1.6 تريليون ريال 430 مليار دولار بنمو بلغ نسبته 31% مقارنة بالعام 2021م، وتطلعهما إلى زيادة هذه النسبة بما يحقق طموح القطاع الخاص لدى الجانبين، كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، في عام 2021م، حوالي 3 تريليونات وستمائة مليار دولار، 12 ٪ منها من العالم العربي. وهي تضم نجاحاتٍ متميزةً في مجالات الطاقة والبتروكيميائيات، مع توجّهٍ لتعزيز هذه النجاحات لتشمل قطاعات أخرى، وبينما نما الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج بمعدل 20 % سنوياً لم ينل العالم العربي سوى 23 مليار دولار فقط وهو ما تطمح الدول العربية إلى الرفع منه.
كما تم توقيع عدد 23 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، زادت قيمتها الإجمالية عن 10 مليار دولار أمريكي. كما يتطلع الجانب العربي والجانب الصيني إلى استكمال التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة بين الجانب الصيني والدول العربية، وتحديث اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار المتبادلة بين الجانب الصيني والدول العربية.

مراعاة أحدث الاتجاهات القانونية في ضوء أحكام الشريعة

ولي العهد يشكر خادم الحرمين على دعمه الدائم لتطوير المنظومة التشريعية: نظام المعاملات المدنية نقلة كبرى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017544

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - عن صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام المعاملات المدنية بعد استكمال الإجراءات النظامية لدراسته في مجلس الشورى، وفقاً لما يقضي به نظامه وهو ثالث مشروعات منظومة التشريعات المتخصصة صدوراً التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 26 جمادى الآخرة 1442هـ الموافق 8 فبراير 2021م وبقي منها مشروع نظام العقوبات.
ورفع سمو ولي العهد شكره إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - على دعمه الدائم لتطوير المنظومة التشريعية بما ينعكس على مسيرة التنمية الوطنية في جميع المجالات بالتقدم والازدهار.

وأشار سمو ولي العهد إلى أن نظام المعاملات المدنية يمثل نقلة كبرى منتظرة ضمن منظومة التشريعات المتخصصة وقد روعي في إعداده الاستفادة من أحدث الاتجاهات القانونية وأفضل الممارسات القضائية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وأتى منسجماً مع التزامات المملكة الدولية في ضوء الاتفاقيات التي صدقت عليها، بما يحقق مواكبة مستجدات الحياة المعاصرة.

موضحاً سموه أن النظام جاء منطلقاً من أسس تتمثل في حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية؛ مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويزيد من جاذبيتها، ويسهم أيضاً في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في مجال المعاملات المدنية والحد من التباين في الاجتهاد القضائي وصولاً إلى العدالة الناجزة، والإسهام كذلك في الحد من المنازعات.

وبيّن سموه أن المصلحة اقتضت صدور نظام المعاملات المدنية في موعد يختلف عن الذي كان محدداً له سابقاً وهو الربع الرابع من عام 2022م، وذلك لإجراء مزيد من الدراسة والتدقيق والمراجعة لأحكامه وأنه استحدثت لجان لهذا الغرض من خبراء على مستوى عالٍ، نظراً إلى أهمية النظام وحساسيته وارتباطه بأنظمة عديدة ومجالات مختلفة وأنشطة متنوعة، ما يقتضي إحكام نصوصه، والتأكد من توافق أحكامه مع أحكام غيره من الأنظمة ذات العلاقة ومواءمتها لتلك المجالات والأنشطة؛ سعياً إلى تجويدها وضمان كفاءة النظام في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

وتجدر الإشارة إلى أن صدور نظام المعاملات المدنية يأتي انعكاساً لمتابعة مستمرة ومباشرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ تستهدف تطوير البيئة التشريعية بما يكفل رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق وتعزيز الشفافية ورفع كفاءة المرفق العدلي، وذلك وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ.

ويشتمل نظام المعاملات المدنية على أحكام تحدد جميع ما يتعلق بالعقود مثل: أركان العقد، وحجيته، وآثاره بين المتعاقدين، والأحكام المتعلقة ببطلانه وفسخه، وأحكام الفعل الضار وقواعد التعويض عنه، وتطرقت نصوصه النظامية كذلك إلى جميع صور الملكية وأحكامها.

دعم التدريب التقني والمهني وتحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل

تأكيداً لانفراد "الرياض".. دراسة الآثار المترتبة على إغلاق بعض فروع الجامعات في المحافظات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017523

تأكيدًا لما انفردت به "الرياض" طالب مجلس الشورى وزارة التعليم بدراسة الآثار المترتبة على إغلاق بعض فروع الجامعات في المحافظات والمناطق ذات الكثافة السكانية والبعيدة عن المقار الرئيسة، والنظر في إعادة فتحها وفق معايير تضمن جودة مخرجاتها التعليمية.

جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس خلال جلسته العادية الحادية والأربعين من أعمال السنة الثالثة للدورة الثامنة التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور مشعل بن فهم السُلمي.

وشدد المجلس في قراره على جهود وزارة التعليم في سبيل اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتوسع في عدد مدارس رياض الأطفال، بما يواكب الازدياد المضطرد في الطلب عليها، وطالب المجلس الوزارة بدراسة أسباب الغياب المتكرر لطلاب مدارس التعليم العام، وأثره على جودة العملية التعليمية، مع تطوير السياسات والإجراءات وتقديم حلول مبتكرة لمعالجة ذلك.

المطالبة بتنفيذ مشروعات الربط التكاملي لأنظمة نقل المياه بين المناطق

وشدد مجلس الشورى في قراره بتكثيف الجهود للإعلان عن منصة "ادرس في السعودية" لاستقطاب أكبر عدد من الطلاب الدوليين من جميع أرجاء العالم، وطالب المجلس في ذات القرار بدعم وزارة التعليم باستحداث وظيفة مساعد معلم التربية الخاصة، ووظيفة أخصائي الخدمات المساندة، وتوفير العدد الكافي منها في مدارس الدمج ومعاهد ومراكز الطلاب ذوي الإعاقة.

وأكد المجلس بأن على الوزارة - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - ربط منظومة البحث في الجامعات وبراءات الاختراع مع الاحتياجات الوطنية والميز النسبية المناطقية ومتطلبات البحث والتطوير بالقطاع الخاص، ووضع مؤشرات لقياس ذلك، حيث أخذت اللجنة بمضمون توصية إضافية قدمها عضو المجلس الدكتور عبدالله الوقداني، كما أكد المجلس بأن على الوزارة - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - دراسة نتائج اختبارات الرخص المهنية، ووضع مبادرات لتطوير العملية التعليمية وتحسين جودتها، بما يضمن تحقيق أهداف الرخص المهنية، وهي توصية إضافية مشتركة قدمها عضوا المجلس الدكتور عاصم مدخلي، وسمو الأميرة الدكتورة الجوهرة آل سعود، وقد أخذت اللجنة مضمونها.

التوسع في أبحاث أنظمة الاقتصاد الحيوي الدائري للاستفادة من المخلفات الزراعية

وطالب المجلس في ذات القرار الوزارة بتطبيق أفضل الممارسات لتحقيق مستهدفات برنامج جودة الحياة في البيئات التعليمية وعلى وجه الخصوص المدارس التي يوجد بها برامج دمج ذوي الإعاقة، وقد أخذت اللجنة مضمون توصيات إضافية لأعضاء المجلس الدكتور سلطان المرشد، والمهندس علي القرني، والمهندس إبراهيم آل الدغرير، والدكتورة نجوى الغامدي، كما دعا المجلس الوزارة إلى إعادة النظر في مبادرة الاستثمار الأمثل للكوادر التعليمية، بما يضمن جودة العملية التعليمية.

وفي قرار آخر اتخذه خلال هذه الجلسة دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى العمل مع وزارة التعليم على دراسة إدراج مقررات مهنية وورش تدريبية بداية من المرحلة المتوسطة، بما يسهم في نشر ثقافة العمل المهني في مراحل مبكرة ويضمن تحسين أداء الملتحقين ببرامج المؤسسة على المدى البعيد،ودعا المجلس في قراره المؤسسة إلى بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير أبحاثها ودراساتها التطبيقية، بما يسهم في نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

وطالب المجلس في ذات القرار بدعم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمصادر البيانات اللازمة في مجال اختصاصها، بما يمكنها من القيام بدراساتها واتخاذ قراراتها التي تساعدها على تحقيق أهدافها، وأكد المجلس بأن على المؤسسة رفع كفاءة الفرص الاستثمارية المطروحة للقطاع الخاص، لزيادة إيراداتها المالية من الفرص الاستثمارية المُعلن عنها.

ودعا مجلس الشورى في قراره المؤسسة إلى الاستفادة من تجربتها في معاهد الشراكات الاستراتيجية، لتطوير منشآتها التدريبية من كليات ومعاهد، من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل والتركيز على المؤهلات التي تدعم الاقتصاد والتنمية الوطنية وتحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وضمن القرارات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة أصدر المجلس قراراً بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1443 /1444هـ، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، التي قدمها، نائب رئيس اللجنة الدكتور سليمان الفيفي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه ما تضمنه التقرير السنوي لوزارة العدل بعد طرحه للنقاش في جلسة سابقة.

كما أصدر مجلس الشورى قراراً خلال هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1443 /1444هـ، طالب فيه بتمكين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من أداة تعاقدية تتيح لها الاستفادة من الفرص الاستثمارية الإقليمية والدولية، بما يعزز فرصها في الوصول للريادة العالمية في مجالي التقنية والتدريب ويساهم في الإيرادات غير النفطية للمملكة.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور خالد زبير، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه ما تضمنه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1443 /1444هـ، بعد طرحه للنقاش في جلسة سابقة.

وطالب المجلس في قراره بدعم المؤسسة لتنفيذ مشاريع الربط التكاملي لأنظمة نقل المياه بين مناطق المملكة لتعزيز أمنها المائي ورفع الجاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ، وهي توصية إضافية مشتركة بين أعضاء المجلس الدكتورة سامية بخاري والدكتور سلطان آل فارح وقد أخذت اللجنة بمضمونها.
وفي قرار آخر اصدره خلال هذه الجلسة طالب مجلس الشورى المركز الوطني لإدارة النفايات - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - بالحد من الممارسات التشغيلية الخاطئة بمواقع مكبات النفايات البلدية الصلبة.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور خالد زبير، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه ما تضمنه التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة النفايات للعام المالي 1443 /1444هـ، بعد طرحه للنقاش في جلسة سابقة. ودعا المجلس في قراره المركز - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - إلى دراسة جدوى الاستفادة من المخلفات الخرسانية في تعبيد (سفلتة) الطرق، وذلك ضمن إطار المبادرة الوطنية والحل الشامل لنفايات البناء والهدم، وهي توصية إضافية مشتركة بين عضوي المجلس المهندس نبيه البراهيم والمهندس علي القرني، وقد تبنت اللجنة مضمونها.
وأكد المجلس في قراره بأن على المركز - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - اتخاذ ما يلزم من إجراءات تحد من استخدام المنتجات البلاستيكية لما ينتج عنها من نفايات ضارة بالبيئة والصحة العامة، وهي توصية إضافية لأعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن الراجحي، والدكتور عبدالعزيز المهنا، والدكتور سعد العمري، وقد تبنت اللجنة مضمونها.
كما طالب المجلس في قراره المركز بسرعة وضع خطة تنظيمية للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية وتحديد مسؤولية المنتج الممتدة للأضرار على البيئة والسلامة والصحة العامة، وهي توصية إضافية مشتركة بين أعضاء المجلس اللواء علي آل الشيخ والدكتور فهد الطياش، والدكتور ياسر حافظ، وقد تبنت اللجنة مضمونها.
وضمن قرارات المجلس التي أصدرها في جلسته العادية امس الثلاثاء، أصدر المجلس قراراً بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة) للعام المالي 1443 /1444هـ، طالب فيه المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة) التوسع في أبحاث أنظمة الاقتصاد الحيوي الدائري، للاستفادة من المخلفات الزراعية في دعم الزراعة المستدامة.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع خلال الجلسة إلى تقرير تقدمت به إلى المجلس لجنة المياه والزراعة والبيئة، تلاه رئيس اللجنة الدكتور خالد زبير، بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للمركز.
كما أصدر المجلس قراراً بشأن التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة للعام المالي 1443/1444هـ، طالب فيه برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة - بإيجاد آلية نظامية تضمن سرعة طرح مشاريعه الرأسمالية.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى رد من رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة الدكتور خالد زبير، بشأن ما تفضل به أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه ما تضمنه التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة بعد طرحه للنقاش خلال هذه الجلسة.
وأكد مجلس الشورى في ذات القرار بأن على البرنامج التنسيق مع الجهات الحكومية ذات المهام المشابهة تجنباً للازدواجية وتوحيداً للجهود وتحقيقاً لكفاءة الإنفاق.
إلى ذلك أصدر المجلس خلال هذه الجلسة قراراً بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية للعام المالي 1443 /1444هـ، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير تقدمت به إلى المجلس لجنة الطاقة والصناعة، تلاه رئيس اللجنة الدكتور أسامة عارف.

وضع حوافز إضافية للقطاع الخاص لرفع نسبة السعودة

اقتراح شوري بتدريب الخريجين سنة إضافية ينتهي بالتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.alriyadh.com/2017524

تجددت المطالبات تحت قبة الشورى بمكافحة البطالة، واقترح علي العسيري لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص عقد دورات تدريب على رأس العمل لخريجي المؤسسة تدريباً ينتهي بالتوظيف، وقال إن البطالة لازالت، ولا حلول تلوح بالأفق مع كثرة ما نسمع من وظائف في المشاريع إلا أنها لم تمس أرض الواقع بالشيء المطلوب، ولعلي أستعيد مداخلتي على تقرير المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والآن لعل الجهة المناسبة لتتحمل المسؤولية هي وزارة الموارد البشرية وأقترح أن تقوم الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة بتدريب الخريجين سنة إضافية تكون جلها تدريباً على رأس العمل وبالتنسيق مع القطاع الخاص ليكون تدريباً ينتهي بالتوظيف منها تقل البطالة ومنها يستفاد من خريجي المؤسسة الذين يربوا عددهم على نصف مليون ولا زالت سنوياً تخرج أعداد كبيرة منهم.

التشدد في تطبيق عقوبة مخالفة توطين المهن للقضاء على البطالة

وأضاف العسيري خلال مداخلة على التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ناقشه مجلس الشورى أمس إن ملف استقدام العمالة المنزلية القديم الجديد مرت السنوات تليها السنوات دون أن يوجد حل لهذه المشكلة التي تمس جزءاً كبيراً من المجتمع حتى ذوي الدخل المحدود حيث الحاجة إلى العاملات المنزلية لكبار السن ولبيوت الموظفات وغيرهم، وتابع: وقد أحسنت الوزارة في تحديد السقف الأعلى لأسعار الاستقدام وفتح باب الاستقدام من عدة دول مهمة كإندونيسيا والفلبين وتايلند ولكن الوزارة حتى اللحظة لم تقدم حلاً ناجعاً لمشكلة غلاء أسعار الإيجار الشهري فلا يزال تحكم المكاتب الخاصة وغلاء الأسعار يهيمن على الوضع وإلا كيف تكون تكلفة عاملة منزلية شهرياً يتراوح بين 3200 - 4000 حسب الجنسية بينما راتب السعودي 4000 ريال يخصم منها 400 ريال تأمين صحي فأين هذا الملف من نقاش اللجنة مع الوزارة وتقريرها وعن توصياتها، واقترح العسيري على اللجنة توصية بهذا الشأن نصها: على الوزارة وضع حد أعلى لأسعار تأجير العمالة المنزلية من مكاتب الاستقدام المصرح لها.

المطالبة بحد أعلى لأسعار تأجير العمالة المنزلية من مكاتب الاستقدام

وذهبت سامية بخاري إلى وضع سقف أعلى لتكاليف الاستقدام وقالت إن وزارة الموارد البشرية: أصدرت قراراً بإلزام جميع منشآت استقدام العمالة المنزلية بعدم تجاوز السقف الأعلى لتكاليف الاستقدام وأكدت بخاري أن هذه التكاليف مرتفعة جداً وإذا كان لها ما يبررها قبل عامين؛ حيث يضاف تكلفة فحص بي سي آر، وتكاليف الحجر المؤسسي، إلا أنه مع اختلاف الوضع فالأجدر مراجعة السقف الأعلى لتكاليف استقدام العمالة المنزلية، وشددت العضو على وضع سقف أعلى لأسعار خدمات تأجير العمالة المنزلية بهامش ربح معقول وغير مبالغ فيه بحيث يحقق التوازن بين ربح الشركة ومصلحة المواطن.

وأشارت الدكتورة بخاري إلى أن نسبة العاملين السعوديين في القطاع الخاص تمثل (22.10 %) من إجمالي العاملين، وقالت: هذه النسبة غير مرضية والمرجو من لجنة الموارد البشرية بالمجلس سؤال الوزارة عن أسباب انخفاض هذه النسبة، وما الحلول لزيادتها.

وأشارت مداخلة لعضو المجلس ريمة اليحيا إلى انخفاض نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص حيث تجاوز إجمالي القوة العاملة في منشآت القطاع حتى نهاية العام الماضي تسعة ملايين و665 ألف عامل، شكل العاملون غير السعوديين (7744139) وبلغ إجمالي العاملين السعوديين بالقطاع الخاص حتى نهاية الربع الرابع (مليونين و193 ألفاً أي فقط 22.1 % وهذه نسبة منخفضة جداً بالنسبة للباحثين عن العمل السعوديين وتحتاج إلى معرفة الأسباب وإيجاد الحلول المناسبة،

وقالت الدكتوره اليحيا: سيركز على المناصب عالية المهارات في القطاع الخاص. الأرقام شيء والواقع شيء آخر. فلا زلنا ندخل المتاجر والسوبرماركتات الكبيرة ونرى مدير الفرع من الجنسية الآسيوية وعامل الكاشير سعودي ويحتاج يستأذن من رئيسه قبل إتمام أي عملية. هل ينقص المواطن الكفاءة أن تتبدل الأدوار؟ لا أعتقد خاصة أن وزارة الموارد البشرية تؤكد اهتمامها بتوطين الوظائف عالية المهارات، ونسبة مؤشر الأداء الفعلي يفوق المستهدف لعام 2025، وتابعت: نريد أن نرى ذلك في أرض الواقع، فيجب أن تتكثف جهود الوزارة في وضع المزيد من الحوافز للقطاع الخاص حتى ترتفع نسبة السعودة في القطاع الخاص والتشدد في تطبيق عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين بحسب اللوائح والأنظمة وذلك في حق المنشأة التي تقوم بمخالفة القرارات حتى نقضي على البطالة في المملكة.

وفي شأن آخر، قالت اليحيا إن وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع وزارة الصحة أصدرت قراراً وزارياً في 2020م يقضي بتوطين تدريجي لمهنة الصيدلة والتخصصات التابعة لها في جميع أنشطة سوق العمل ومنافذ بيعها وذلك على مرحلتين، المرحلة الأولى توطين 20 % من العاملين في المهنة وذلك ابتداءً من 1 /12 /1441 فيما تستهدف المرحلة الثانية توطين 30 % ابتداءً من 1 /12 /1442 ومن المفترض أن يطبق هذا القرار على الكيانات التي يتجاوز عدد العاملين الوافدين فيها في مهنة الصيدلة خمسة صيادلة فأكثر وهذا القرار الوزاري يأتي إنفاذاً للاتفاقية الصحية في القطاع الخاص بالتعاون مع وزارة الصحة وصندوق تنمية الموارد البشرية ومجلس الغرف السعودي ممثلاً للقطاع الخاص. وتهدف هذه الاتفاقية إلى توطين 40 ألف وظيفة في القطاع الصحي الخاص وتأتي تحقيقاً لأهداف مبادرة "توطين المهن" التي تعنى بتطوير وتحسين بيئة سوق العمل إذ المفترض أن تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة كافة لضمان التزام المنشآت بتنفيذ هذا القرار ولكن للأسف الواقع لا يعكس ذلك وليست هناك مراقبة على تطبيق هذا القرار.

وطالب عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله النجار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالعمل على وضع الخطط وتكثيف الجهود لتوطين عدد كبير من الوظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة في سوق العمل، مع القيام بجولات تفتيشية للتأكد من سير المنشآت بشكل صحيح في هذا الخصوص، ودعت عضو المجلس الدكتورة سلطانة البديوي بحوكمة سلسلة الإجراءات المتبعة لصرف دعم برنامج حساب المواطن على البوابة الإلكترونية بما يسهم في جودة الإجراءات وسرعة الإنجاز.

وناقش مجلس الشورى خلال الجلسة التقرير السنوي للهيئة العامة لعقارات الدولة للعام المالي 1443 /1444هـ، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير تقدمت به إلى المجلس اللجنة المالية والاقتصادية، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ ابراهيم المفلح، بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة .

وبعد طرح تقرير اللجنة للنقاش أبدى أعضاء المجلس عدداً من الملحوظات والآراء حيث طالب عضو مجلس الشورى الأستاذ سعد العتيبي الهيئة العامة لعقارات الدولة بوضع مسار لتقديم الدعم للقطاع غير الربحي، بما يُمكّنه من تحقيق برامجه وتنفيذ مبادراته، وفق صيغ تشاركية، مشيراً إلى ضرورة تطوير حوكمة شاملة لمعايير التقييم لعقارات الدولة، بما يحفظ الحقوق، ويمنع من حصول الضرر للمستفيدين.

فيما طالب عضو المجلس المهندس نبيه البراهيم بدعم الهيئة لتعزيز قدراتها البشرية وإمكانياتها التقنية لتقوم بواجباتها تجاه معالجة طلبات التملك عبر منصة إحكام وتؤدي دورها بالفعالية المطلوبة في المدة الزمنية المحددة .

بدوره حث عضو المجلس اللواء منصور التركي الهيئة لتطوير خطة لإنشاء مبان من خلال الإيجار المنتهي بالتمليك للجهات الحكومية حديثة النشأة أو التي اكتسبت صفة الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتختص بمهام عامة تنظيمية وإشرافية وتطويرية، والاستفادة في ذلك من تجاربها في المجمعات الحكومية في مناطق المملكة .

وفي مداخلة لها طالبت عضو مجلس الشورى الدكتورة منى الفضلي الهيئة العامة لعقارات الدولة بتنمية ممكناتها البشرية، ومراجعة رضا المستفيدين من منصات خدمات التحول الرقمي لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية .

فيما طالب عضو المجلس الدكتور عطيه العطوي الهيئة العامة لعقارات الدولة بتنمية إيراداتها وتحقيق الكفاءة المالية في مصروفاتها لتحقيق الاستدامة المالية .

وفي نهاية المناقشة طلبت اللجنة منحها مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة لاحقة.

السواحه: تحويل الهيئة السعودية للفضاء إلى وكالة يعزز منظومة الفضاء في المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.al-madina.com/article/842438

أكد معالي رئيس مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية المهندس عبدالله بن عامر السواحه، أن موافقة مجلس الوزراء على الترتيبات التنظيمية لتحويل الهيئة السعودية للفضاء إلى وكالة الفضاء السعودية، تمثل نقلة نوعية من حيث التركيز على صناعة سوق الفضاء وتحفيز البحث والابتكار فيه، وتحقيق الأهداف الوطنية في تطوير وتنمية القطاع، وتعزيز نجاحات المملكة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وثمّن معاليه ثقة القيادة الرشيدة -أيدها الله- بإصدار هذا القرار الذي يعد دعم لقطاع الفضاء في المملكة، موضحًا أن هذا التطوير سيعزز دور الوكالة الجديدة في ممارسة مهامها واختصاصاتها في تنفيذ وإدارة برامج الفضاء، ويعكس قرار مجلس الوزراء الحرص على مواكبة التطورات والتكنولوجيا الحديثة وأحدث المعارف العالمية، وإلهام وتحفيز الشباب والعلماء من خلال مشروع تنظيم لتحويل الهيئة السعودية للفضاء إلى وكالة الفضاء السعودية.

يذكر أن المملكة قد شهدت حدثاً تاريخياً في 21 مايو الماضي تمثل في انطلاق رائدا الفضاء السعوديان ريانة برناوي كأول رائدة فضاء عربية مسلمة، وعلي القرني إلى محطة الفضاء الدولية(ISS) ، لاستكشاف الفرص في الفضاء وإجراء 14 تجربة علمية تستهدف خدمة البشرية وحماية كوكب الأرض، وقد توج هذا الحدث الكبير باكتمال ونجاح هذه المهمة التاريخية وعودة رائدي الفضاء بسلام إلى الأرض في 31 مايو الماضي.

وأكدت هذه التجارب العلمية التي نفذها روادنا خلال رحلتهم بأن النمو والتطوير في قطاع الفضاء لا يمكن أن يتم من دون تطور القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتكنولوجيا الرقمية والاتصالات، وبالتالي فإن قرار مجلس الوزراء، يدعم القطاعات الأخرى كالصناعة، والتقنيات وغيرها.

"روشن" تخطط لبناء منازل تستوعب أكثر من 2.2 مليون شخص بحلول 2030

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.al-madina.com/article/842396

تُخطط "روشن" التابعة لصندوق الاستثمارات العامّة؛ لإنفاق مليارات الريالات لبناء مجتمعات سكنية مُتكاملة، تستوعب أكثر من 2.2 مليون نسمة بحلول عام 2030.

ومن جانبه، صرّح الرئيس التنفيذي لمجموعة "روشن" السيد "ديفيد جروفر"، بأن المملكة واحدة من أكثر أسواق العقار والبناء حيويّة في العالم، بفضل الجمع بين قوانين الاستثمارات الضخمة والتخطيط الملائم للبناء، وذلك خلال مشاركته في

الاجتماع الثالث للجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجية السعودية – البريطانية، المُقام في لندن حاليًا.

وأمام جمهورٍ ضمّ مجموعة من قادة الصناعة، وعددًا من كبار المسؤولين الحكوميين في كلٍ من المملكة وبريطانيا، أضاف "جروفر": "تَشرَعُ السعودية في رحلة ضخمة لبناء المنازل بحيث تصل نسبة تملك المواطنين السعوديين لمساكنهم إلى 70%"، وذلك بفضل الدعم السخي الذي يحظى به قطاع العقارات من قِبَل الدولة."
وأوضح "جروفر"، الذي شغل سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لـ "الإنشاءات البريطانية العملاقة Mace " "Developments، قائلاً: تتمثّل رؤية "روشن" في تغيير نمط حياة العيش والعمل والترفيه للناس في أنحاء المملكة مع الحفاظ على سمات الهوية الثقافية السعودية وتعزيزها، فنحن نسعى إلى إقامة شراكات عبر نطاقٍ واسعٍ من الأنشطة، بدايةً من التصميم والبناء مرورًا بتقنية المعلومات، والعمليات، والصيانة، والأمن، وهناك فرص هائلة للشركات البريطانية والأفراد الموهوبين في هذا القطاع"، مُضيفًا: "لديك فرصة لتكون جزءًا من هذا التحول التاريخي، بينما تتمتع بجودة حياة عالية المستوى في المملكة، بما في ذلك الرعاية الصحية ذات المستوى العالمي، والمدارس، والأنشطة الترفيهية."
كما أشار "جروفر"، إلى اتباع "روشن" نموذجًا جديدًا في السوق السعودي، فخلافًا للتخطيط الحضري التقليدي الذي يمنح الأولوية للسيارات، فإن نهجنا يتمثّل في التركيز على الناس، وذلك عبر توفير أنماط معيشية مُمتعة ومُرضِيَة من خلال تحديد موقع استراتيجي يُمكّن السُكّان من الوصول السلِس إلى مرافق: الصحة، والتعليم، والرياضة، والتسوق، والترفيه، بحيث تكون على مقربةٍ من منازلهم، بجانب التركيز على تعزيز التفاعل الاجتماعي، بفضل وجود مساحاتٍ عامّة جذّابة، ومرافق للأنشطة الاجتماعية."
وأسهمت سياسات الدولة ومبادراتها، بما في ذلك تفعيل المنتجات التمويلية المتنوعة، في تحفيز نمو القطاع، بالإضافة إلى ما تضمّنته الإصلاحات التنظيمية الجديدة من السماح للأجانب بتملّك العقارات، وتبسيط عملية تسجيل العقارات، وتعزيز نظام الرهن العقاري لتمكين الأجيال الجديدة من المواطنين السعوديين من تملّك المنازل، وفقًا لـ "برايس ووتر هاوس كوبرز" عام 2022، بعنوان "تحوّل قطاع الإسكان في المملكة العربية السعودية."

»بَنان".. إبداع .. وفرص مستدامة للحرفيين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.al-madina.com/article/842436

اختتمت فعاليات الأسبوع السعودي الدولي للحِرف اليدوية (بَنان)، التي أقيمت خلال 6 - 12 يونيو الجاري في واجهة الرياض، بتنظيم هيئة التراث، وسط مشاركة واسعة من المتخصصين والحرفيين والجمعيات ورؤَاد الأعمال في مجال الحِرف اليدوية من داخل المملكة وخارجها.
وشدد الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور جاسر الحربش على دعم الحرف اليدوية كقطاع واعد اقتصادياً وتنموياً، وتحفيز نمو القطاع بشكل مربح، من خلال التنسيق مع الشركاء وتسهيل الاستثمار الخاص في القطاع، وتوفير وظائف مستدامة للحرفيين.

عسيري: البطالة تزداد وأجور العمالة ترتفع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2136000

طالب عضو مجلس الشورى اللواء علي عسيري، وزارة الموارد البشرية، بتوفير حلول عاجلة لظاهرة البطالة التي تتزايد عاماً بعد عام، رغم إعلان المشاريع والوعود بالاستقطاب للتوظيف، إلا أنه لا أثر فعلياً على أرض الواقع. واقترح عسيري التنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لتدريب الخريجين سنةً إضافية تدريباً ينتهي بالتوظيف.
وقال: «لم ألحظ أن الوزارة قدمت حلولاً ناجعة لمعالجة مشكلة ارتفاع أجور العاملات المنزليات بالراتب الشهري الذي يصل إلى أربعة آلاف ريال، في حين معدل راتب السعودي أربعة آلاف ريال ويخصم منها 400 ريال للتأمين الصحي»، لافتاً إلى الاحتياج الفعلي للعاملات في بعض الحالات، وتمنى أن تعالج رواتب العاملات مثل ما تم تحديد سقف أعلى لتكاليف الاستقدام، مثمناً توسيع خيارات الاستقدام من بلدان عدة.

الاستجابة الإنسانية للسودان والمنطقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2136013

»الإنسان أولاً».. نهج سعودي راسخ، تشرع به المملكة أجنحة العطاء الوافر لإعانة المحتاج ونجدة الملهوف بلا أجندات أو إقصاء، وعمت تدفقات العون السعودي كل أركان العالم والشعوب الأكثر تضرراً من النزاعات والكوارث الطبيعية.

منذ تأسيسها ظل دعم الدول النامية وشعوبها إستراتيجية سعودية ثابتة لا تتبدل، فاحتلت بذلك موقعاً متقدماً في تقديم المساعدات للدول النامية بقيمة 49 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
وأصبح الصندوق السعودي للتنمية ثالث أكبر مانح لـ«الأونروا»، إذ شملت المساعدات السعودية الدول المحتاجة والمتضررة من الكوارث الطبيعية، وما زالت على هذا الخط الإنساني الإنمائي، وتَصدر مركز الملك سلمان للإغاثة المراكز الإغاثية في العالم. فالعون السعودي والمساعدات لا يرتبط بعوامل الجغرافيا وتقاطعات الأيديولوجيا، بل الانحياز للإنسان أينما كان..
تجسيداً لهذا النهج، أعلنت وزارة الخارجية أمس (الثلاثاء)، ترؤس المملكة العربية السعودية بشكلٍ مشترك مؤتمراً رفيع المستوى لإعلان التعهدات لدعم الاستجابة الإنسانية للسودان والمنطقة، في التاسع عشر من يونيو الجاري، بالمشاركة مع دولة قطر، جمهورية مصر العربية، جمهورية ألمانيا الاتحادية، منظمة الأمم المتحدة ممثلةً بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
وبهذه الخطوة تجدد السعودية التأكيد على وقوفها إلى جانب الشعب السوداني، واستبقت الخطوة بمساعدات إنسانية متنوعة بقيمة (100) مليون دولار أمريكي، وتنظيم حملة شعبية لتخفيف المعاناة التي يمر بها الشعب السوداني، إضافةً إلى عمليات الإجلاء لمواطنيها ورعايا الدول الشقيقة والصديقة ومنسوبي المنظمات الدولية من السودان.

لتوطين الوظائف المتعلقة بالطيران المدني

300ريال رسوم إجازة الطيارين السعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2136001

عدّلت الهيئة العامة للطيران المدني، المادة الـ10 من اللائحة التنفيذية لنظام تعريفة الطيران المدني على أجور تسجيل الطائرات واختبارات ورخص العاملين وتراخيص مدارس الطيران.
ويهدف التعديل وفق المقترح -الذي اطلعت عليه «عكاظ»-، لتخفيف الأعباء المالية عن كل من الهيئة العامة للطيران المدني ومقدمي خدمات الطيران المدني والأفراد العاملين في المجال وجذب الموارد البشرية الوطنية للعمل في مجالات الطيران المدني وتوطين الوظائف المتعلقة بالطيران المدني ومواجهة الطلب المستقبلي لشغل الوظائف المتعلقة بالطيران المدني.
وحدد المقترح 300 ريال سعودي رسوماً مقابل الخدمات للطيارين السعوديين لمرة واحدة فقط وهي إجازة طيار، وإجازة مدرب أرضي (أجهزة)، ومدرب أرضي (دورة متقدمة)، وإجازة ميكانيكي طائرات، وإجازة فني طائرات، وإجازة مهندس جوي، وإجازة مرحل طائرات، وإجازة مراقب جوي، وإجازة ملاح مقصورة الركاب. جذير بالذكر ان عدد الحاصلين على الإجازات بلغوا 13.900.

نظام المعاملات المدنية يستكمل منظومة التشريعات ويصون الحقوق ويخدم الاقتصاد

يعكس اهتمام ولي العهد بتطوير البيئة التشريعية لضمان رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://sabq.org/saudia/0iv1k0hgp4

أولت رؤية 2030 اهتمامًا خاصًا بكل جوانب الحياة الاجتماعية والقضائية والتجارية داخل المملكة، في مسعى منها إلى إعادة صياغة الكثير من الأمور التي كانت تحتاج إلى ترتيب وضبط وتجهيز، وهو ما نجحت فيه الرؤية حتى اليوم، وحققت فيه تقدمًا ملحوظًا عندما نظمت الكثير من المجالات، عبر فرض التشريعات والأنظمة الجديدة، التي غيرت من الشكل الخارجي للمملكة، وصولاً إلى نظام المعاملات المدنية الذي أقره مجلس الوزراء أمس.

نظام المعاملات المدنية بجميع التفاصيل والأدوار والمهام التي أعلن عنها المتخصصون والمتابعون للمشهد داخل المملكة، يعكس اهتمام صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان ـ حفظه الله ـ بتطوير البيئة التشريعية، بما يكفل رفع كفاءة الأنظمة، وحماية الحقوق، وتعزيز الشفافية في ضوء توجيهات خادم الحرمين الشريفين أيده الله.

الإشراف المباشر

ولعل في إشراف ولي العهد المباشر على نظام المعاملات المدنية، ما يؤكد حرصه الشخصي، ومتابعته الجادة لتصحيح الكثير من الأمور في الأنظمة والتشريعات الخاصة بالحياة المدنية، ويؤكد ذلك تأكيد ولي العهد نفسه، عندما أشار سموه إلى أن نظام المعاملات المدنية يمثل نقلة كبرى منتظرة ضمن منظومة التشريعات المتخصصة، بعدما روعي في إعداده الاستفادة من أحدث الاتجاهات القانونية، وأفضل الممارسات القضائية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، كما أنه أتى منسجمًا مع التزامات المملكة الدولية، في ضوء الاتفاقات التي صدقت عليها، بما يحقق مواكبة مستجدات الحياة المعاصرة.

المدنية والتجارية

ويشكل نظام المعاملات المدنية نقلة نوعية كبرى في التعاملات المدنية، ويعد المرجع لجميع المعاملات المدنية والتجارية، التي لا تغطيها الأنظمة الحالية، كما أن النظام يأتي استكمالاً لمنظومة التشريعات التي أعلن عنها سمو ولي العهد ـ حفظه الله ـ، في وقت سابق، حيث صدر منها نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإثبات، ما يؤكد حرص ولاة الأمر على استكمال الأنظمة المطلوبة لإحداث التطورات والإصلاحات المطلوبة.

كما أن إقرار نظام المعاملات المدنية، يأتي ترجمةً عملية للجهود التي يقودها ويشرف عليها سمو ولي العهد في استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق، وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية، وتحقق التنمية الشاملة، وهي أهداف جاءت ضمن متطلبات رؤية 2030.

استقرار المجتمع

ويتفق الجميع على أن نظام المعاملات المدنية يجسد اهتمام سمو ولي العهد بتطوير البيئة التشريعية داخل المملكة، ودور ذلك في استقرار المجتمع، وتعزيز الحقوق، ومنع الظلم، وحماية الاستثمارات، وإقرار النظام يكفل رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق، وتعزيز الشفافية في ضوء توجيهات خادم الحرمين الشريفين أيده الله، الذي لطالما كان حريصًا على إجراء إصلاحات في الأنظمة والتشريعات المعمول بها في المملكة.

وجاء النظام منطلقًا من أسس تتمثل في حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية؛ مما ينعكس إيجابًا على بيئة الأعمال، ويزيد من جاذبيتها، ويُسهم أيضًا في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في مجال المعاملات المدنية والحد من التباين في الاجتهاد القضائي وصولاً إلى العدالة الناجزة، والإسهام كذلك في الحد من المنازعات.

نظام المعاملات المدنية.. أكبر الأنظمة الجديدة بـ700 مادة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://sabq.org/saudia/ofpm15wp0d

يُجسِّد نظام المعاملات المدنية، الذي أقره مجلس الوزراء، اهتمام صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، وإشرافه المباشر على تطوير البيئة التشريعية؛ بما يكفل رفع كفاءة الأنظمة، وحماية الحقوق، وتعزيز الشفافية في ضوء توجيهات خادم الحرمين الشريفين -أيده الله-.

وتشير معلومات أولية عن النظام إلى أن النظام يعد من ضمن أكبر الأنظمة التي تصدر في السعودية؛ لشموله على أكثر من 700 مادة.

وتشير المعلومات إلى أن النظام سيكون المرجع لتنظيم العلاقة بين الأفراد في تعاملاتهم، وسيحد -بحول الله- من حالات المنازعات بين الأفراد، ويقلل أمد الفصل في الخصومات.

وتشير مسودة المشروع الذي رُفع مؤخرًا إلى أن النظام يتكون من تمهيد وثلاثة أقسام، ويقدم التمهيد نظرية متكاملة عن أهلية الشخص، وعن الحق والعقار والمنقول، ونظرية الموطن.

ووفقًا للمعلومات، يتعلق القسم الأول من النظام بالالتزامات والحقوق الشخصية، وعلاقات الناس فيما بينهم؛ إذ اشتمل على أمور، منها مصادر هذه الحقوق؛ إذ قُررت في النظام خمسة مصادر للحقوق، هي (العقد - الإرادة المنفردة - الفعل الضار - الإثراء بلا سبب – القانون أو النظام.(

ونص النظام على التعويض عن الضرر؛ إذ تم تنظيمه، وإيجاد المعايير وكيفية التقدير. ونص على التعويض عن الضرر الأدبي.

وخُصص القسم الثاني من النظام للعقود المسماة، وهي 18 عقدًا من العقود المعروفة، وتضمَّن أحكامًا تُحدد جميع ما يتعلق بالعقود، مثل: أركان العقد، وحجيته، وآثاره بين المتعاقدين، والأحكام المتعلقة ببطلانه وفسخه.

وخُصص القسم الثالث للحقوق العينية الاصلية؛ إذ يُنظم النظام الحقوق العينية الأصلية، وبُينت فيه المسائل الخاصة بالملكية، وكيف تدار الملكية الشائعة، إضافة إلى تفصيل ما يتعلق بالانتفاع "صكوك الانتفاع"، وغيرها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الشورى» يطالب «عقارات الدولة» بتنمية إيراداتها وضمان الاستدامة المالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.aleqt.com/2023/06/14/article_2565391.html

««««الاقتصادية» من الرياض

دعا مجلس الشورى الهيئة العامة لعقارات الدولة إلى تنمية إيراداتها وتحقيق الكفاءة المالية في مصروفاتها لضمان الاستدامة المالية.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1443 / 1444هـ في جلسته المنعقدة الثلاثاء، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير تقدمت به إلى المجلس اللجنة المالية والاقتصادية بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة.

وبعد طرح تقرير اللجنة للنقاش أبدى أعضاء المجلس عددا من الملحوظات والآراء، حيث طالب الدكتور عطية العطوي الهيئة العامة بتنمية إيراداتها وتحقيق الكفاءة المالية في مصروفاتها لتحقيق الاستدامة المالية، في حين دعا سعد العتيبي الهيئة إلى وضع مسار لتقديم الدعم للقطاع غير الربحي، بما يمكنه من تحقيق برامجه وتنفيذ مبادراته، وفق صيغ تشاركية، مشيرا إلى ضرورة تطوير حوكمة شاملة لمعايير التقييم لعقارات الدولة، بما يحفظ الحقوق، ويمنع من حصول الضرر للمستفيدين.

فيما طالب المهندس نبيه البراهيم بدعم الهيئة لتعزيز قدراتها البشرية وإمكاناتها التقنية لتقوم بواجباتها تجاه معالجة طلبات التملك عبر منصة إحكام، وتؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة في المدة الزمنية المحددة.

بدوره، حث اللواء منصور التركي الهيئة على تطوير خطة لإنشاء مبان من خلال الإيجار المنتهي بالتمليك للجهات الحكومية حديثة النشأة أو التي اكتسبت صفة الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتختص بمهام عامة تنظيمية وإشرافية وتطويرية، والاستفادة في ذلك من تجاربها في المجمعات الحكومية في مناطق المملكة.

وفي مداخلة لها، طالبت الدكتورة منى الفضلي الهيئة العامة لعقارات الدولة بتنمية ممكناتها البشرية، ومراجعة رضا المستفيدين من منصات خدمات التحول الرقمي لتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية.

وفي نهاية المناقشة طلبت اللجنة منحها مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة لاحقة.

على صعيد متصل، دعا "الشورى" في جلسته أمس إلى دعم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمصادر البيانات اللازمة في مجال اختصاصها بما يمكنها من القيام بدراساتها واتخاذ قراراتها التي تساعدها على تحقيق أهدافها، مؤكدا أن على المؤسسة رفع كفاءة الفرص الاستثمارية المطروحة للقطاع الخاص، لزيادة إيراداتها المالية من الفرص الاستثمارية المعلن عنها.

وحث المجلس في قراره المؤسسة على الاستفادة من تجربتها في معاهد الشراكات الاستراتيجية، لتطوير منشآتها التدريبية من كليات ومعاهد، من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل والتركيز على المؤهلات التي تدعم الاقتصاد والتنمية الوطنية وتحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني تعقد اجتماعها العام الرابع والثلاثين

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.al-jazirahonline.com/2023/06/13/280736/

عقدت اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني أمس, اجتماعها العام الرابع والثلاثين برئاسة رئيس اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الدكتور جلال العويسى، بحضور جميع الأعضاء من الجهات المدنية والعسكرية.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة اللجنة الدائمة لتقرير أعمال لجانها وأدائها خلال الربع الثاني من العام 2023م، مؤكدين أهمية تنسيق وتوحيد الجهود الرسمية لتحقيق أهداف اللجنة.

وأشاد رئيس اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني الدكتور جلال العويسى بالدعم غير المحدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد -حفظهما الله- للجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني وأعمالها، مشيراً إلى أن الرؤية الإستراتيجية للجنة هي السعي إلى نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني وإنفاذ قواعده وتطبيقها على المستوى الوطني وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأكد على الأدوار المناطة باللجنة الدائمة وأهمية أن تقوم لجانها الفرعية كافة بتنفيذ الخطط الإستراتيجية المعتمدة وفق

الجدول الزمني المحدد, مشيداً بدور اللجنة الدائمة في مشاركة الجهات التعليمية والتدريبية والاستشارية ذات العلاقة فيما يخص تنفيذ أهداف اللجنة الإستراتيجية، تأكيداً على أهمية تفعيل الشراكات الإستراتيجية والاستفادة منها.
ورحب بالتعاون مع الجامعات الحكومية والأهلية في مجال التدريب التعاوني لطلبة كليات الحقوق، منوهًا بإنجازات اللجنة على المستويات التدريبية والإعلامية والقانونية من خلال البرامج التي قدمت لوحدة حماية الأطفال بقيادة القوات المشتركة، وكذلك البرامج التدريبية التي قدمت للجهات الأعضاء والجهات ذات الصلة التي شارك في تقديمها خبراء سعوديين وأجانب مما أسهم في تعزيز نشر أحكام القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني من جميع الجهات المعنية.

«البرلمان العربي" يدين عزم حكومة الاحتلال بناء آلاف الوحدات الاستيطانية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230614/du5.htm

أدان البرلمان العربي عزم حكومة الاحتلال الإسرائيلي بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية المحتلة، عاداً هذه الممارسات غير القانونية تمثل تحدياً سافراً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
وطالب البرلمان العربي في بيان له المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والعاجل لوقف تنفيذ هذه المخططات التي تسعى إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه هذه القرارات غير القانونية أحادية الجانب والتي تقوض حل الدولتين.
ودعا البرلمان العربي، المجتمع الدولي إلى التخلي عن الصمت والتصدي لهذه الجرائم، وإجبار سلطة الاحتلال على احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن الاستيطان وعدم قانونية بناء المستوطنات، والانخراط الجدي في عملية سلام ومفاوضات حقيقية تفضي لإنهاء هذا الاحتلال، وفقاً لمرجعيات السلام الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002م، وقرارات الأمم المتحدة.

تدشين مشروع دعم الأمن الغذائي في السودان

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
اضغط هنا

البلاد – الرياض
دشن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مشروع دعم الأمن الغذائي في جمهورية السودان للعام 2023م، بحضور نائب سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية السودان رأفت بن أحمد شرف، ومستشار وزير التنمية الاجتماعية بالسودان الدكتور أحمد قلم، والسفير خالد الشيخ من وزارة الخارجية، وفريق من المركز. ويستهدف المشروع توزيع 1.188 سلة غذائية، يستفيد منها 7.128 فردًا من الفئات الأكثر احتياجًا في مدينة بورتسودان بولاية البحر الأحمر.

وتأتي هذه المبادرة في إطار منظومة المشاريع الإنسانية والإغاثية المقدمة من المملكة لمساعدة الدول ذات الاحتياج، وتوفير الأمن الغذائي لها.
كما وزّع المركز 430 سلة غذائية، استفاد منها 860 أسرة نازحة في ولاية القضارف، وذلك ضمن الجسر الجوي الإغاثي السعودي، الذي يسيّره المركز لمساعدة الشعب السوداني؛ إنفاذًا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله.
وفي بنجلاديش، دشن المركز برنامج "نور السعودية" التطوعي لمكافحة العمى والأمراض المسببة له في مدينة سيدبور بجمهورية بنغلاديش الشعبية، بالتعاون مع مؤسسة البصر العالمية؛ حيث قام الفريق الطبي التطوعي التابع للمركز منذ بدء الحملة بالكشف على 3.211 حالة، وتوزيع 707 نظارات طبية، وإجراء 267 عملية جراحية.
يأتي ذلك ضمن المشاريع الإنسانية والإغاثية، التي قدمتها المملكة عبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة؛ لمساعدة المحتاجين والتخفيف عنهم في مختلف دول العالم.

البلاد ALBILAD

مكتبة الملك عبدالعزيز تطلق برنامجاً ثقافياً للأطفال

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
اضغط هنا

البلاد ـ الرياض
أطلقت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة من خلال قسم مكتبات الطفل، بَرْنامَجاً ثَقافِيّاً شامِلاً للأطفال يعمل على توسيع مجال العناية بالطفل وثقافته، حيث أصبح قطاع الطفولة بالمكتبة يتوجه بنشاطه إلى المعاقين، وذوي الإحتياجات الخاصة، والأطفال المنوّمين في المستشفيات، وذلك من خلال إتفاقيات تطوعية مع عدد من المستشفيات منها مستشفى الملك عبدالله للأطفال في الحرس الوطني تهدف إلى زيارة الأطفال المنومين في المستشفى في قسم الأورام، وقسم القلب والكلى والجراحة، والإقامة الدائمة.
ويتضمن النشاط مختلف العناصر التي تؤدي إلى تقديم ثقافة نوعية معاصرة تتنقل ما بين الكتاب إلى العالم الرقمي والذكاء الإصطناعي، مروراً بالقصص المرويّة مقروءة أم مسموعة، والألعاب، والمسابقات، والرسم، والعروض المسرحية الخاصة بالأطفال، وماراثون القراءة، والمخيمات الفكرية، فضلاً عن المؤلفات الخاصة بثقافة الطفل من قصص وآداب وتاريخ وعلوم وفنون.
ويقوم فريق الطفل بقراءة القصص المناسبة للأطفال من عمر 4 – 15 سنة من ذوي الإقامة الدائمة واللعب معهم بألعاب إدراكية وذهنية وحركية، وعرض مسرحيات دمى مسلية لهم ترفع من نشاطهم الذهني الجسدي، وتكون مدة الزيارة بمعدل 4 ساعات أُسْبُوعِيّاً، بالإضافة التزامهم بمعايير السلامة والتعقيم، عبر بتجهيز مجموعة من إصدارات المكتبة وعدداً من الأدوات المستخدمة في أنشطة الطفل، تأتي في صندوق متكامل يبقى بالمستشفى حفاظاً على نظافتها وسلامتها، ويجدد أسبوعيًّا من قبل الطاقم وبناء على طلب الأطفال واحتياجهم.
وتأتي هذه المبادرات الاجتماعية في سياق المسؤولية الاجتماعية والثقافية للمكتبة للوصول إلى الأطفال في كل مكان، حيث تعمل المكتبة عبر هذه المبادرة النوعية المهمة على تيسير سبل المعرفة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة، والمعاقين، والمرضى من الأطفال، وأمام غير المبصرين، وطبع الإصدارات المتخصصة بلغة برايل، وهي مهمة خيرية وإنسانية في المحل الأول، فضلاً على كونها مهمة ثقافية ومعرفية، خاصةً أن من بين هذه الشرائح يولد علماء وباحثون ومفكرون وأدباء مع الإرادة القوية التي يمنحها الله لهم لمواصلة درب التعلم والمعرفة.
ويحظى مشروع "نادي كتاب الطفل" بإقبال متزايد من جانب الأطفال، حيث بلغ عدد المشتركين فيه أكثر من ٢٠ ألف طفل على مستوى مناطق المملكة، ويقوم النادي بإرسال 24 كتاباً (12 كتاباً قصصياً و12 كتاباً غير قصصي) تتناسب مع عمر الطفل المشارك، بحيث يقرأ الطفل كتابين كل شهر طيلة مدة الاشتراك، ويصاحب الكتابين أنشطة ذهنية، ولغوية وترفيهية، إضافة إلى نشرة تربوية للآباء والأمهات.

النيابة العامة والدور المجتمعي!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2135980

أحمد الجميعة

يُصنّف حساب النيابة العامة في (تويتر) من بين أفضل الحسابات التوعوية للمؤسسات الحكومية وفق معايير التفاعلية، والتنوع، والشمولية، والثراء المعرفي، فضلاً عن تصميم وإخراج الرسالة الإعلامية والاتصالية، كما يصنّف من أكثر الحسابات حساسية وأهمية للجمهور، وقدرة ورؤية في الشرح والتفسير للأنظمة، وتعزيزاً للدور الوقائي تجاه الكثير من القضايا والموضوعات المثارة في المجتمع.
رغم تلك الجهود المميّزة التي تعكس حجم العمل والمسؤولية في النيابة العامة، والحساسية العالية في مباشرة القضايا وتصنيفها والتحقيق فيها وسرية المعلومات حولها، ووجود شخصية وطنية مهمة على رأس هذا الهرم؛ وهو معالي النائب العام الشيخ سعود المعجب الذي عرفناه منذ سنوات قريباً من الإعلام، ومؤمناً بدوره ورسالته، فرغم كل ذلك، لا تزال الحاجة قائمة إلى تعميق وتطوير الدور المجتمعي للنيابة العامة، وذلك إيماناً بأن لديها من القصص والمواقف والرسائل الإعلامية والاتصالية ما يكفي للتحول من محتوى التوعية (المعرفة) إلى صناعة محتوى الوعي (المشاركة المجتمعية)، حيث يكفي أنها تنوب عن المجتمع لتحقيق أمنه واستقراره، وترسيخ عدالته، وحماية حقوقه.

النيابة العامة لديها الكثير من الشراكات والاتفاقيات نحو تحقيق التكامل مع مؤسسات المجتمع، وتملك أيضاً الكثير من المقومات كمصدر مهم للمعلومات، وفي سبيل ذلك هناك بعض المقترحات التي نقدمها هنا سعياً لتعزيز دورها المجتمعي، ومن ذلك تطوير اتفاقية التعاون مع وزارة التعليم الموقعة في سبتمبر 2020، لتشمل تقديم مشروعات عمل مشتركة نحو تعزيز الوعي بالقضايا والحقوق في المدارس والجامعات، باعتبار أن نصف المجتمع تقريباً هم في مؤسسات التعليم، والوصول إلى الشباب منهم من الجنسين أصبح ضرورة، ونقترح هنا تصميم مبادرة يمكن تمويلها من برنامج تنمية القدرات البشرية تضم مشروعات (معارض، منتديات، مؤتمرات، زيارات، جلسات حوارية، لقاءات، مسابقات، محاضرات، ورش عمل، دورات، محاكاة لجلسات التحقيق،....)، وغيرها الكثير بمشاركة المعلمين والمعلمات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، فالحفاظ على العقول وتعزيز القيم والأخلاق هي الأساس الذي ننطلق منه لتنمية قدراتنا البشرية نحو المستقبل.

أفكار أخرى خارج نطاق التعليم، ومن ذلك تصميم مبادرات ربع سنوية تُعنى بجوانب النفس والعقل والمال والأخلاق، مدعومة بحملات إعلامية واتصالية يشارك فيها أفراد المجتمع، كذلك تفعيل دور التواصل المؤسسي في القطاعات الحكومية، من خلال تشكيل فريق عمل حكومي لتمرير الرسائل الإعلامية والاتصالية للمجتمع، واستثمار الحسابات المليونية لتلك القطاعات في صناعة القصص وتقديم المنتجات الإعلامية، أيضاً تخصيص برنامج تلفزيوني وآخر إذاعي بالتنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون؛ ليكون وعاء إنتاج لتدوير مقاطع البرنامج على نطاق واسع في الحسابات الأخرى، إضافة إلى تصميم مبادرة تتعلق بتعظيم دور الأسرة في المجتمع، من خلال التنسيق مع مجلس شؤون الأسرة.
ما نقترحه هنا ليس محاولة تضخيم إعلامي واتصالي، لكنه مشروع وطني تقوده النيابة العامة التي تنوب عن المجتمع، وهي محل تقدير وثقة أفراده، ويتشارك معها في المسؤولية مؤسسات المجتمع الأخرى؛ ليكون الدور تكاملياً نحو مجتمع حيوي بوعيه وسلوكه نحو مستقبل أفضل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تنظيم سوق الإيجارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://www.aleqt.com/2023/06/14/article_2565286.html

عبد الحميد العمري

شهدت سوق إيجارات العقارات السكنية والتجارية، تحديدا في الرياض وجدة، موجة ارتفاع قياسية خلال أكثر من عام مضى، ولا تزال السوق تسجل ارتفاعات مطردة حتى تاريخه، حيث سجل الرقم القياسي للإيجار المدفوع للسكن على مستوى المملكة ارتفاعا سنويا بنسبة 9.6 في المائة حتى نهاية نيسان (أبريل) الماضي "أكثر من 3.5 أضعاف معدل التضخم"، ويتوقع أن يسجل ارتفاعا أعلى خلال أيار (مايو) الذي سيتم إعلان بياناته غدا، بمشيئة الله. وحسبما أظهرت بيانات الرقم القياسي للإيجار المدفوع للسكن بنهاية أبريل الماضي، فقد نتج أغلب ارتفاعه عن ارتفاع إيجار الشقق بنسبة 22.2 في المائة، ثم ارتفاع إيجار دور فيلا 9.3 في المائة، ثم ارتفاع إيجار فيلا 6.6 في المائة.

وبالنظر إلى تحركات الرقم القياسي حسب المدن، تحديدا مدينتي الرياض جدة، فقد وصل ارتفاعه في مدينة الرياض إلى 13.3 في المائة بنهاية أبريل، مدفوعا بارتفاع إيجار دور فيلا بنسبة 18.8 في المائة، ثم ارتفاع إيجار فيلا 11.8 في المائة، ثم ارتفاع إيجار شقة 7.7 في المائة. وجاء ارتفاعه بنسبة أكبر في مدينة جدة للفترة نفسها، حيث سجل ارتفاعا سنويا وصلت نسبته إلى 28.2 في المائة، مدفوعا بارتفاع إيجار شقة بنسبة 138.2 في المائة "ارتفع 143.1 في المائة خلال آذار (مارس)، ثم ارتفاع إيجار دور فيلا 18.0 في المائة "سبق أن ارتفع 32.5 في المائة مطلع العام الجاري"، ثم ارتفاع إيجار فيلا 15.3 في المائة.

يشكل التغير في تكلفة الإيجارات السكنية الوزن النسبي الأكبر بين جميع فئات الإنفاق، التي بناء على تغيرات أسعارها يتم احتساب معدل التضخم العام، حيث يصل الوزن النسبي للرقم القياسي للإيجار المدفوع للسكن، إلى نحو 21 في المائة من إجمالي فئات الإنفاق، ما يشير إلى أهمية إقرار تنظيم شامل لسوق الإيجارات عموما "سكني، تجاري"، يعمل على حوكمة هذه السوق التي يتجاوز نشاطها السنوي مئات المليارات من الريالات، وترتبط بدرجة كبيرة جدا بجميع نشاطات الاقتصاد الوطني، وترتبط أيضا بتكاليف تشغيل منشآت القطاع الخاص، إضافة إلى وزنها النسبي الكبير في ميزانية الإنفاق الاستهلاكي للمستهلكين عموما. وعلى الرغم من عدم توافر مؤشرات حول التغير في إيجارات القطاع التجاري، التي في الغالب لن تأتي بعيدة عن مثيلها في القطاع السكني، إن لم تكن أعلى، فإنها تدخل هي أيضا بدورها في التأثير على معدل التضخم العام بطرق غير مباشرة، حيث ستقوم المحال والمنشآت وكيانات القطاع الخاص في حال ارتفعت عليها تكاليف الإيجارات، بعكس ذلك الارتفاع في التكلفة على أسعار بيع سلعها ومنتجاتها وخدماتها المختلفة، والذي يفسر بدرجة كبيرة أسباب الارتفاع بين فترة وأخرى لعديد من أسعار بيع السلع والمنتجات والخدمات.

وبمراجعة التغيرات القياسية التي سجلتها تكاليف الإيجارات "سكني، تجاري" خلال أكثر من عام مضى، ومقارنتها ببقية المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، سيتأكد للجميع الأهمية القصوى لوجود تنظيم شامل لسوق الإيجارات، يعمل وفق معايير وضوابط دقيقة تكفل حوكمة هذه السوق العملاقة، ويكفل أيضا حقوق الأطراف الرئيسين فيها "مستثمرين، مستأجرين"، ويكفل أيضا توفير بيئة مستقرة تحافظ على الجاذبية الاستثمارية لسوق الإيجارات، وفي الوقت ذاته تعمل على حماية الأطراف المستأجرة من أي ممارسات خارج الاعتبارات التنافسية والمؤشرات الاقتصادية.

تتسم أسواق الإيجارات في جميع الاقتصادات حول العالم بضخامتها، وهي بالتأكيد تشكل سوقا عملاقة في المملكة تقدر بمئات المليارات من الريالات، ويتوقع أن تتنامى متجاوزة حجمها الراهن تزامنا مع تعاظم حجم الاقتصاد الوطني، الذي شهد ولا يزال يشهد أكبر حراك تنموي واقتصادي واستثماري في تاريخه، ما يؤكد في مجمله الأهمية القصوى لإيجاد وتوفير "بيئة تشريعية وتنظيمية" تعمل على تنظيم وتطوير وحوكمة هذه السوق العملاقة، التي ترتبط بجميع نشاطات وتطورات الاقتصاد الكلي والمجتمع على حد سواء، لتكون داعمة للنمو والاستقرار الاقتصاديين، ولزيادة الجاذبية الاستثمارية بالتوازن مع المحافظة على كل من الاستقرار الإنتاجي لمنشآت القطاع الخاص، والاستقرار المعيشي لأفراد المجتمع.

يؤمل بتوافر هذه البيئة التشريعية والتنظيمية لسوق الإيجارات، تنقيتها في جانبها التجاري من الممارسات الخارجة عن الواقع لبعض ملاك المحال والمواقع المؤجرة لمنشآت القطاع الخاص، التي قد يتسبب رفعها لتكاليف الإيجار بنسبة تفوق 100 في المائة أو أكثر، إما باضطرار أصحاب تلك المحال والمواقع برفع أسعار منتجاتها وسلعها وخدماتها، وإما انتقالها أكثر من مرة وحرمانها من الاستقرار، أو حتى قد ينتهي بها المآل إلى التوقف عن النشاط! وكذلك الحال بالنسبة إلى العقارات السكنية، التي يستهدف أن يشملها وجود تنظيم سوق الإيجارات، ويحقق بوجوده استقرارا معيشيا لعموم الأسر والأفراد، وبما يحقق في مجمله استقرارا للأسعار وللحد من أي ظواهر للتضخم في الاقتصاد.

كما لا يعني إقرار مثل هذا التنظيم حرمان ملاك العقارات المؤجرة تجاريا وسكنيا من تحقيق العائد الاستثماري المجدي، بل يوفره ويكفل إمكانية تحققه وفق ضوابط مرنة لا تلحق أضرارا أو انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع، وفي الوقت ذاته تمكن أولئك الملاك من تحقيق العوائد المجدية. هذا يعني أن يعمل التنظيم المنشود على تحديد سقف لنسب رفع إيجارات العقارات السكنية والتجارية، تأخذ في الحسبان موقع العقار حسب المدينة والحي والشارع، إضافة إلى عمر مبنى العقار وجودة بنائه، ومدى توافر البنى التحتية والخدمات اللازمة، وبقية الاعتبارات المتعارف عليها في مجال تحديد القيمة السوقية للعقار والعائد الإيجاري عليه، وللحديث امتداد في هذا الشأن التنموي والحيوي بمشيئة الله تعالى.

برئاسة الإمارات مجلس الأمن يبحث تزايد خطر تغير المناخ على السلم والأمن

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121057

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة رفيعة المستوى لبحث العلاقة بين تغير المناخ والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ترأست الجلسة مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي.

وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان بيير لاكروا قال إن" **حوالي 3.5 مليار شخص يعيشون في مناطق تعاني بشدة من تداعيات تغير المناخ** "وفق تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

بحثت جلسة مجلس الأمن الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ على قدرة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على تنفيذ ولاياتها، من الوصول الأساسي إلى السكان المعرضين للخطر وحمايتهم، إلى إدارة التوترات ودعم عمليات السلام واستدامته.

وقال لاكروا إن معظم عمليات السلام الأممية واجهت خلال السنوات العديدة الماضية بيئة أمنية وسياسية متدهورة. فإلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود، يشكل التدهور البيئي والظواهر الجوية الشديدة التي يضخمها تغير المناخ تحديا متزايدا على قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها.

وقال المسؤول الأممي إننا نرى بالفعل علاقة قوية بين الدول الأعضاء التي تمر بأوضاع هشة وتلك التي تواجه تغير المناخ.

وأضاف" :**من بين 16 دولة الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ، تستضيف تسع منها بعثات ميدانية للأمم المتحدة، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وجنوب السودان، وأفغانستان، والصومال، ومالي، وهايتي، واليمن.**"

وقال إن من المهم أيضا الإشارة إلى أن غالبية عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة يتم نشرها في سياقات معرضة بشدة لتغير المناخ وتتسم بمستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين.

وقال جان بيير لاكروا إن في عدد من الدول المضيفة لبعثات حفظ السلام، يؤدي تغير المناخ إلى تضاؤل الموارد الطبيعية، ويؤثر على التماسك الاجتماعي ويؤدي إلى الصراع. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، رأينا على سبيل المثال كيف أن التغيرات التي طرأت على طرق التنقل الرعوي بسبب التغيرات في أنماط الطقس الموسمية تؤدي إلى تفاقم التوتر والصراع بين رعاة الماشية والمزارعين.

تغير المناخ يلقي بضغوط متزايدة على المجتمعات في العراق

وقال المسؤول الأممي" :**تشهد بعثاتنا عن كثب نقاط الضعف المزدوجة التي يشكلها تغير المناخ وانعدام الأمن.**"

وأضاف أن تغير المناخ في دول مثل مالي، وجنوب السودان، والصومال يضاعف من هشاشة المجتمعات المختلفة ويؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف ويسهم في النزوح والجوع والمظالم.

أما في العراق، فقد أدت ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية إلى ضغوط متزايدة على العلاقات بين المجتمعات المحلية.

ثلاث أولويات رئيسية للعمل

وتطرق لاكروا إلى عدد من المجالات ذات الأولوية للعمل في بعثات الأمم المتحدة الميدانية:

- أولا، الاستثمار في قدرة عمليات السلام الأممية على توقع ومعالجة الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن.
- ثانيا، تعزيز المنافع المتبادلة للعمل المناخي وعمل الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن.

- ثالثا، بينما تعمل الأمم المتحدة على التخفيف بشكل استباقي من تغير المناخ، يصبح من الضروري بشكل متزايد ألا نكون سببا آخر لهذه الظاهرة. "لذلك نعمل على تقليل بصمتنا البيئية، بما في ذلك من خلال التحولات المحسنة إلى كفاءة الطاقة والاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة".

قمة المناخ في دبي فرصة لتسليط الضوء على العلاقة بين المناخ والأمن

السيدة مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة - التي ترأست الجلسة - قالت إن الدراسات العلمية حددت العلاقة المعقدة بين الهشاشة وتغير المناخ والصراع المسلح، وكيف يمكن لهذه العناصر أن تشكل حلقة مدمرة. وشددت على ضرورة تعزيز الحلول الشاملة لهذا التحدي متعدد الأبعاد.

وأوضحت الوزيرة الإماراتية أن مؤتمر المناخ الثامن والعشرين (COP28) الذي تستضيفه بلادها سيشهد تخصيص يوم" **الإغاثة والتعافي والسلام.**"

وقالت إن الغرض من هذا اليوم، وهو الأول من نوعه، هو تسليط الضوء على التقاطع بين تغير المناخ والسلام والأمن - واقتراح حلول عملية لمنع ومعالجة العبء المناخي على الاستقرار.

وأشارت إلى أن بلادها تروج لأجندة طموحة خلال القمة المقبلة استجابة للنقص الحاد في التمويل المناخي الذي يمكن الوصول إليه، لا سيما بالنسبة للبلدان والمجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية وأمنية.

أدلة تغير المناخ واضحة في المنطقة العربية

كما استمع المجلس إلى إحاطة من السيدة سلمى قدري، وهي خبيرة في شؤون المناخ والسلام والأمن بالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، حيث قالت إن الدليل العلمي لتأثيرات المناخ في المنطقة العربية واضح وقوي.

وأضافت مخاطبة أعضاء المجلس" :**من المهم أن تضعوا في اعتباركم أنه في سياق يؤدي فيه تغير المناخ إلى زعزعة استقرار الغذاء، أنظمة الأرض والمياه؛ احتمالية تأمين احتياجات الغذاء والماء والطاقة، يمكن أن يكون هذا عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار، ولا سيما أن المنطقة (العربية) واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم وتعتمد بشكل كبير على الغذاء الواردات.**"

على مجلس الأمن أن يلعب دورا في معالجة أزمة المناخ

تحدث في الجلسة أيضا السيد خوان مانويل سانتوس، رئيس كولومبيا الأسبق، الحائز على جائزة نوبل للسلام، وعضو مجلس الحكماء.*

وأكد أن مجموعة الحكماء متحدة في التزامها بالسلام وحقوق الإنسان والعدالة وكوكب مستدام. وقال" :**مهمتنا هي دعوة قادة العالم لزيادة والاستجابة للتهديدات الوجودية التي تواجه البشرية ومن بينها أزمة المناخ.**"

وقال إن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات للأمن البشري ويضر الطبيعة والبيئة بطرق عديدة، وأضاف" :**يجب على مجلس الأمن أن يكثف ويلعب دوره في معالجة التحدي غير المسبوق لانعدام الأمن المناخي، والعمل مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لإيجاد حلول مستدامة وعادلة.**"

*أسس الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا مجلس الحكماء أسس عام 2007. ووفق موقعه الرسمي، مجلس الحكماء هو "مجموعة مستقلة من القادة الدوليين الذين يعملون من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة."

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 25 ذو القعدة 1444هـ - 14 يونيو 2023م

https://www.aleqt.com/2023/06/14/article_2565256.html

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 25 شوال 1444هـ - 14 يونيو 2023م

https://www.al-jazirah.com/2023/20230614/cr1.htm